مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 19 / العـدد 01 / مارس 2025 / ص ص 253 - 267
Journal home page: http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/305

مساعي الانتقال من المواطنة المحلية الى المواطنة العالمية في ظل التنوع الثقافي وتعدد الهويات

Efforts to Transition from Local Citizenship to Global Citizenship Amid Cultural Diversity and Identity Pluralism

سناء فروج [1]، حسين رمضاني [2]
1 مخبر الدراسات الفلسفية وقضايا الإنسان والمجتمع في الجزائر - جامعة تيارت (الجزائر)، sanna.feroudj@univ-tiaret.dz
2 مخبر الدراسات الفلسفية وقضايا الإنسان والمجتمع في الجزائر - جامعة تيارت (الجزائر)، hocine.ramdani@univ-tiarer.dz

تاريخ الاستلام: 2024/05/22 تاريخ القبول: 2025/03/22 تاريخ النشر: 2025/03/31

ملخص:
تهدف هذه الدراسة الى معالجة موضوع المواطنة العالمية، حيث يدرك الباحث في هذا المجال الحضور القوي لهذا المصطلح في الفكر المعاصر وتجلياته على البعد السياسي والاجتماعي والاقتصادي وكل الميادين، حيث أصبح فهم المواطنة ليس مقتصرا على المستوى المحلي فقط، بل تمتد مفاهيمها وتطلعاتها لتشمل البعد العالمي أيضا، فمفهوم المواطنة لا يحمل دلالة واحدة فهوا متغير باستمرار تماشيا مع حالة الوعي لكل عصر، إلا انه لم يحد عن دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار تحقيق الديمقراطية والانتماء وضمان الحقوق المدنية والسياسية للأفراد، حيث شهد هذا المصطلح تطورا ملحوظا ليسعي نحو العالمية ويخرج من نطاقه الوطني المحلي الى الانتماء للعالم باعتبار أن المواطن جزء من الكل وبالتالي له مسؤوليات مشتركة، ومن النتائج المرجوة من هذه الدراسة هي تسليط الضوء على التحديات الثقافية وتعدد الهويات التي تحول كعائق أمام التأسيس للمواطن الكوني والاندراج ضمن الاهتمام بشأن العالمي والمساهمة في حل المشكلات وتحقيق قيم المواطنة الصالحة والمنتجة على نطاق واسع وتفعيل دور المواطن العالمي.
كلمات مفتاحية: المواطنة، المواطن، الديمقراطية، المواطنة المحلية، المواطنة العالمية.

ABSTRACT:
This study aims to address the topic of global citizenship, as the researcher in this field realizes the strong presence of this term in contemporary thought and its manifestations in the political, social, economic and all fields, as the understanding of citizenship is no longer limited to the local level only, but its concepts and aspirations extend to include the global dimension as well. The concept of citizenship does not carry a single meaning, as it is constantly changing in line with the state of awareness of each era. However, it has not deviated from studying the relationship between the state and society within the framework of achieving democracy, belonging and guaranteeing civil and political rights for individuals. This term has witnessed a remarkable development to strive towards globalization and move beyond its local national scope to belong to the world, considering that the citizen is part of the whole and thus has shared responsibilities. Among the desired results of this study is to shed light on the cultural challenges and multiple identities that become an obstacle to establishing the global citizen and inclusion within the interest in global affairs, contributing to solving problems and achieving the values of good and productive citizenship on a wide scale and activating the role of the global citizen.
Keywords: Citizenship, citizen, democracy, local citizenship, global citizenship.

- المؤلف المرسل: سناء فروج

doi: 10.34118/ssj.v19i1.4195
http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj/article/view/4195
ISSN: 1112 - 6752 | رقم الإيداع القانوني: 66 - 2006 | EISSN: 2602 - 6090

1- مقدمة:

يعد مفهوم المواطنة مفهوما غير واضح التوجه على مستوى الفكري فهو يختلف حسب الزاوية التي تتناوله منها، فهوا لم يستقر على دلالة واحدة الا انه من فكرة لعلاقة بين المواطن والوطن في ايطار مجموعة من القوانين والنظم التي تنظم دور المواطن داخل الدولة والتي يجب ان يتمتع بصفات وسلوكيات تجعل منه مواطنا صالحا وفعالا ومؤثرا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التطور والتقدم، وفي الجانب الأخر تحقيق الديمقراطية والمساواة والانتماء والتمتع بالحقوق كالحق في الأمن والسلام ولتعلم والصحة والمشاركة في الحياة السياسية وغيرها من الحقوق الشرعية في لمقابل القيام بالواجبات كالحفاظ على الممتلكات العامة واحترام النظام العام والالتزام بالأخلاقيات والذوق الحضاري تجاه البيئة التي ينتمي إليها والسعي الى تطويرها وهذه الصفات التي تكرس للمواطنة الصالحة والسلمية و الفعالة.

حيث شهد القرن العشرون تطورا وتغيرا ملحوظا في نمطية التفكير شملت كل الميادين حتى على مستوى وعي الأفراد والمواطنين مع النظام العالمي الجديد والتطور في مجال التقني والعولمة، حيث انفتحت المجتمعات على بعضها البعض ولم يعد العامل الجغرافي عائقا في اتصال الأفراد مما أدى إلى انتقال المواطنة من حالتها الخاصة الوطنية والمحلية إلى مستوى أعلى من الحالة العالمية والانتقال من النمط التقليدي إلى نمط متقدم لمواجهة متطلبات العصر، في عالم متصل بشبكاته المعقدة والتفاعلية. تجتمع المواطنة المحلية والعالمية لتشكل نسيجًا مترابطًا من الالتزامات والحقوق والمسؤوليات التي تشكل أساس تفاعل الفرد مع المجتمع المحلي والعالمي، وفي السياق المحلي، تتعلق المواطنة بالمشاركة الفعّالة في الشؤون المجتمعية والسياسية على مستوى الحي أو البلدة أو الدولة. وتشمل ذلك المشاركة في الانتخابات، والمساهمة في العمل التطوعي، ودعم القضايا المحلية، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الأفراد في المجتمع.

أما المواطنة العالمية، فتعبر الحدود الوطنية لتشمل التعاطف مع قضايا العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة على المستوى العالمي. وتشجع على التفكير في الصلات العالمية بين الناس وضرورة التعاون الدولي لمواجهة التحديات الكبرى مثل التغير المناخي وانتشار الفقر والصراعات المسلحة.

تتداخل المواطنة المحلية والعالمية لتشكل شخصية مواطن مسؤول على كافة الأصعدة، مع التركيز على خلق مجتمعات مزدهرة وعادلة، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو العالمي، وتعزيز التفاعل الإيجابي بين الأفراد والمجتمعات في مسار تحقيق التنمية المستدامة والسلام العالمي. التكريس إلى رفع الوعي للمواطنة العالمية من خلال التركيز على العلاقة التي تربط الإنسان بالأرض والانتماء الجزء للكل والاهتمام بالحقوق الإنسان وحماية البيئة والاهتمام بقضايا الأمن والسلام وحماية التراث العالمي والمنشود إلى الأمن والسلام وحماية التراث العالمي والشعور بالمسؤولية المشتركة اتجاه الأرض والمناخ وتوحيد مساعي العالمية للتقدم والتطور وفي ظل هذا المفهوم الجديد للمواطنة، يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية:

كيف يمكن التأسيس للمواطنة العالمية والمواطن الكوني في البنية الفكرية المعاصرة؟

وماهي مساعي الانتقال من المواطنة المحلية إلى المواطنة العالمية في ظل العولمة والتنوع الثقافي؟

كيف يمكن للأفراد والمجتمعات التكيف مع التحول من المواطنة المحلية إلى المواطنة العالمية في ظل التنوع الثقافي وتعدد الهويات؟

2- تعريف المواطنة:

مصطلح المواطنة من المصطلحات المعاصرة التي اختلف الباحثون في تحديده فهو من المفاهيم التي لها عدة معاني وذلك راجع الى اختلاف الاتجاهات الفكرية، والتي كلها اتفقت في أن المواطنة لها جذور تاريخية بحيث أن أساسها هو البحث في العلاقة

بين (المواطن والوطن) وفق جملة من الوجبات والحقوق والمواطنة تأتي نتيجة لهذا التفاعل فالمواطنة تعني انتماء الفرد الى وطنه وتأديته لحقوقه وواجباته.

2-1- المواطنة في اللغة:

مشتقة من وطن وهذا ما ورد في كتاب لسان العرب لأبن المنظور، والوطن هو المنزل الذي تقيم فيه وهو موطن الإنسان ومحله، وواطن بالمكان والوطن أقام وأوطنه اتخذه وطنا والموطن يسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن، والمواطن الذي نشأ في وطن ما وأقام فيه، وواطن الأرض: ووطنتها واستوطنتها أي اتخذتها وطنا، وواطنه ووطنه واستوطنه واتخذه وطنا(المنظور، 2000، صفحة 239)

2-2- لمواطنة في الاصطلاح:

يمكن ان نعتبر أن المواطنة هي عملية تفاعل بين الأفراد في المجتمع الواحد وتمتد الى المجتمع العالمي والإنساني تقوم على روابط ثقافيه وتجذر الولاء للوطن وتشجع على التعاون بين الأفراد، وكما ان لها مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة منها ماهوا قانوني ومنها ماهوا مادي ومعنوي ومنها ماهوا ثقافي سلوكي، فضلا عن كونها وسيلة وغاية فهي ترتبط بالنضج السياسي والرقمي والحضاري. فهي تعبر عن علاقة الفرد بدولته ضمن المصلحة العليا للوطن.

وحسب أحمد زكي بدوي المواطنة هي صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية عن طريق التربية، تتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين تحديد الأهداف الوطنية وتحقيقها(بدوي، 1986، صفحة 60).

وحسب ما جاء في الموسوعة السياسية فان المواطنة صفة للمواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه الى الوطن وأهمها واجب الخدمة العسكرية وواجب المشاركة المالية والموازنة الدولة(الكيالي، 1990، صفحة 373)

بالرغم من اختلاف الدين والمذهب والثقافة والخلفية الاجتماعية والارتباط السياسي، فإن المواطنة تعزز المشاركة الفعالة في الحياة العامة في مختلف المجالات. فهي تلغي تلقائيًا تلك الفجوات والاختلافات، وتعزز الاندماج بين جميع فئات المجتمع كمواطنين يعملون معًا خاضعين لقانون موحد لا يفرق بين فئاتهم.

- كما عرفتها دائرة المعا رف البريطانية بأن المواطنة علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وانها تسبغ المواطن حقوقا سياسية كحق الانتخاب وتولي المناصب العامة (الكوري، 2004، صفحة 30)

ولاشك في أن تأمل الواقع الحالي لمفهوم المواطنة أنه أصبح موضوعًا معقدًا، حيث ربط بشكل وثيق بالدولة وتأثيرها على المواطنين في حل المشاكل. لم تقتصر دور المواطنة على تحقيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بل تجاوزت ذلك لتشمل تحقيق المساواة والعدالة والانتماء والولاء، مما يؤدي إلى تفاعل ومشاركة بين الشعب والدولة.

-ونجد أيضا فيمعجم المصطلحات السياسية أن وضع المواطنة يضمن للشخص الحماية التي تمنحها له قوانين الدولة وتشريعاتها، ويؤدي المواطن وجبات معينة كا دفع الضرائب والخدمة في صفوف الجيش، كما انه يتمتع ببعض الامتيازات كحق المشاركة في حكم بلده وعندما يكون المواطن خارجة دولته فإنه يكون تحت رعاية البعثة الدبلوماسية والقنصلية الخاصة بالدولة التي ينتمي اليها (هلال، 1994، صفحة 316)

وحسب هذه التعريفات لمصطلح المواطنة نجد انها تتحدد معالمها من فكرة الانتماء والانغماس في كل معالم الوطنية، مع ممارسة قيمها ومبادئها التي تضمن للفرد البروز بشكل ايجابي والفعلي وتحقيق المواطنة الصالحة التي أصبحت هدف كل نظام سياسي و الاجتماعي والاقتصادي ومع التطورات الراهنة وتحولات والتقدم الملحوظ الذي أثر على بعض المفاهيم التي تم تحديثها

لتتواكب مع روح هذا العصر، إذ تعد المواطنة من الأساسيات، ومطلب رئيسي يتم التركيز عنه ولم يعد العامل الجغرافي والخصوصية الثقافية واللغوية والروحية تحتل مكانة مركزية في إحساس الفرد بالمواطنة، بل أصبح يغلب عليها التوجه نحو النفعية وتغليب النوازع المادية على النوازع الروحية.

وبالتالي حسب مع عرضناه من تعاريف للمواطنة نلاحظ أنها تحمل دلالات مختلفة وذلك حسب التوجه الذي نتناوله، تشير التطورات الأخيرة إلى تغير في المفهوم التقليدي للمواطنة، حيث يتم ربطها بشكل أكبر بالدولة ودورها في توفير الخدمات وحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية عن طريق المبادئ التالية:

لمسؤولية والمشاركة: تتطلب المواطنة الجديدة من المواطنين المشاركة الفعّالة في العملية السياسية والمجتمعية، بما في ذلك المشاركة في اتخاذ القرارات والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

التحديات الحالية: يواجه المفهوم الجديد للمواطنة تحديات عدة، مثل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، والتمييز، والظلم، وهو ما يستدعي تحقيق المساواة والعدالة لجميع أفراد المجتمع.

التفاعل بين الشعب والحكومة: يجب أن يتمثل دور المواطنة في التفاعل الفعّال بين الشعب والدولة، حيث يتبادل كل منهما المسؤوليات ويسعى لتحقيق الصالح العام.

تعزيز الهوية والانتماء: يسهم مفهوم المواطنة الجديد في تعزيز الانتماء للوطن والهوية الوطنية، مما يعزز الشعور بالانتماء والولاء للمجتمع والدولة.

نستنج من خلال هذه التعريفات أن المفهوم الجديد للمواطنة يتطلب التفاعل الفعّال والمشاركة القوية بين الفرد والمجتمع والحكومة، بما يهدف إلى تحقيق العدالة والتنمية المستدامة للمجتمع بأسره.

وهناك تقاطع بين لفظ المواطنة والوطن، فماهو الوطن؟

2-3- الوطن:

يعتبر الوطن هو المكان الذي يستقر فيه الفرد ويتواجد فيه وهوا كما جاء في لسان العرب لابن المنظور: الوطن هو المنزل الذي تقييم به، وهو موطن الإنسان ومحله وجمع أوطان، وأوطان الغنم والبقر مرابطها وأماكنها التي تأوي اليها، ووطن بالمكان وأوطن أقام، وأوطنه اتخذه وطنا يقال: أوطن فلان أرض كذاو كذا أي اتخذها محلا ومسكنا يقيم فيها، وأوطنت الأرض، ووطنتها توطينا واستوطنتها أي اتخذتها وطنا (المنظور، لسان العرب، 1970، صفحة 949)

وفي الحقل السياسي المعاصر ي، يُفهم بالوطن المكان الذي يقيم فيه الفرد أو الشخص ويعتبره مقرًا دائمًا له، ليس مجرد مكان للإقامة المؤقتة. يتميز المقر الأصلي والدائم للفرد بتفرده وثباته، بينما يمكن أن تكون الإقامة مؤقتة وغير ثابتة. ويقول الجرجاني الوطن الأصلي هو مولد الرجل والبلد الذي هو فيه ووطن الإقامة موضع ينوي أن يستقر فيه خمسة عشر يوما وأكثر من غير أن يتخذه مسكنا(الجرجاني، 1995، صفحة 253)

وبهذا تكون المواطنة تعني في المجمل هي انتماء الفرد إلى وطنه من جهة ومن جهة أخري تمكينه من ممارسة واجباته وأخذه لحقوقه، حيث يعتبر المواطن هو محور لعملية المواطنة وتعبر عن تطور المجتمع الإنساني الذي ينعكس على الدولة ورقيها، وهناك تجارب لبعض الدول الأوربية لتحسين المواطنة التي أصبحت مقياس لمدي ناجعة الأنظمة التنموية، لذلك يمكن أن نعتبر أن الاهتمام بالمواطنة في الفكر الغربي والعربي المعاصر أصبح كاحل للإصلاح والتنمية فالغاية من المواطنة هو إدراك العلاقة بين المواطن والوطن بهدف المشاركة الكاملة في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومضاعفة الاستثمار وفق رؤية مبنية على فلسفة وأيديولوجية الحاكمة تضبطها قوانين والقيم ونواظم عامة بين المواطنين.

إلا أن ما ينبغي تأكيده هو أن المواطنة مفهوم يتشكل من منظومة القيم التالية:

3- قيم المواطنة:

3-1- الولاء واللإنتماء:

يعتبر الأساسيات الضرورية في تطوير روح الوطنية وشعور الإنسان بالانتماء إلى مجموعة بشرية معينة أو مكان معين. فهو اتجاه معنوي إيجابي يشعر به الفرد تجاه وطنه، حيث يُعتبر عضوًا فعّالًا فيه، ويظهر الإخلاص والدفاع عنه، والفخر بالانتماء لهذا الوطن، ولدينه، ولغته، ولخصوصياته الثقافية، والعرقية. ويتضمن ذلك المشاركة الفعّالة في شؤونه، مع مراعاة الصالح العام والاهتمام بالقضايا التي تساهم في تطويره وتقديم المصلحة الوطنية العليا على غيرها من المصالح، لذلك نتساءل هنا بغية معرفة عن هذا الجانب الوجداني الذي يربط الإنسان بالمكان الذي ولد فيه

ما مصادر الانتماء؟ ولماذا الإنسان لديه حاجة للانتماء؟ماذا يعني الانتماء إلى الوطن؟

فالانتماء هوا حاجة إنسانية تساهم بشكل متبادل إلى إعطاء قيمة للشخص نتيجة الالتزام بمجموعة من القيم، ومصادر الانتماء كثيرة في البداية أول انتماء للإنسان هو الأسرة، ثم الأصدقاء ثم الانتماء إلى لغة والدين ومجتمع وثقافة....الخ إلىإن ينتمي إلىالوطن الذي ولد فيه <<إنه اتجاه إيجابي مدعوم بالحب، يشعر به الفرد تجاه وطنه، مؤكدًا وجود ارتباط وانتساب نحو هذا الوطن باعتباره عضوًا فيه. يشعر الفرد نحو الوطن بالفخر والولاء، ويفخر بهويته ويوحد معه، ويكون منشغلاً بقضاياه، محافظًا على مصالحه وثرواته.>>(المالكي، 2009، صفحة 11)

لكن الحركة الفكرية المعاصرة تتجه نحو عالمية الانتماء وهذا ما سنناقشه في هذه الورقة البحثية.

3-2- الحقوق والواجبات:

إن المواطنة تقوم أساسًا على فكرة الحقوق والواجبات، وممارستها في الحياة اليومية. يجب أن ندرك أن هناك أنواعًا مختلفة من الحقوق، تشمل الحقوق الطبيعية والمدنية. عندما نتحدث عن الحقوق، نشير إلى الحق المدني والحق الطبيعي، مما يتضمن القانون الطبيعي والقانون الوضعي.

الحق الطبيعي يرتبط بالثورة الفكرية الإنسانية في عصر النهضة، حيث يعتبر أن للإنسان حقوقًا جوهرية تنبع من طبيعة الإنسان وهي ثوابت لا يمكن إلغاؤها، مثل الحق في الحياة والفكر والملكية، والعمل والحرية والمساواة. يؤكد على هذه الحقوق مثلما قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرار؟

وقد جسدت نظريات العقد الاجتماعي، مثل نظرية روسو، هذه الحقوق، كما أعلنت الثورة الفرنسية في إعلان حقوق الإنسان والمواطن. وقد نصت عليها الشرائع السماوية كذلك..

إن المتمعن لهذه الحقوق التي فرضتها الطبيعة البشرية أصبحت محفوظة ومقننة تحت قانون مدني نتيجة لتحول الإنسان من حالة الفطرة الى حالة المدينة وفق مجموعة من القوانين التي تنظم حياة الجماعة بغية تحقيق نظام في المجتمع وهو من المبادئ الأساسية التي تنص عليها المواطنة الصالحة المنشودة في كل الأنظمة السياسية التي تعتبر الحق جزء مهم من المواطنة والمؤسسة على العدل الذي يمثل إعطاء كل ذي حق حقه كا الحق في الملكية والحق في الحياة والعمل....الخ

3-3- الحرية:

هي إتاحة الفرصة للجميع لتعبير عن رأيه بدون أي تأثير خارجي أو ضغط في كل المجالات وهنا تضمن المشاركة الفعالة فا الإنسان الحر قادر على النقد والعطاء في السياسية، يصبح فعالا في تشكيل الأحزاب، بالإضافة الى الحرية الاقتصادية، والحرية المعتقد، فا الحرية هي الإرادة في الفعل فهي التي تملي علينا ما يجب أن نقوم به، فهي أرادة بالحكم لا برغبة.

4-3- والمساواة:

هي من أهم القيم في عالمنا المعاصر، حيث تعتبرها الاشتراكية بأنها حتمية، ومن أهمها المساواة أمام القانون، فا الأفراد يتمتعون بالمساواة في الحقوق والواجبات.

لا يسعنا الاستشراف للموضوع المواطنة في الفكر المعاصر الى ما ستؤول عليه دون الرجوع الى الجذور التاريخية للفكرة، لهذا يجب علينا التطرق للأنظمة الديمقراطية كا عقود بين الحاكم والمحكوم كيف كانت؟

4- الجذور التاريخية للمواطنة وارتباطها بالنظام الحكم عبر العصور:

4-1- المواطنة والديمقراطية:

المواطنة كا مفهوم ارتبطت عبر التاريخ ارتباطا وثيقا بالديمقراطية وتنظيم حياة الأفراد، الديمقراطية لها تعاريف متعددة وهي ليست ثابتة، تخضع للممارسة ويفهم مقصودها حسب تطبيقاتها فهي تعتبر الحل الوحيد للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فهي ضرورة تستدعي تحقيق مصالح الشعب.

إذا تأملنا في فكرة الديمقراطية بعمق، سنجد أنها تمثل نموذجاً مثالياً يصعب تحقيقه، خاصة في عصر العولمة. لم تعد الديمقراطية مجرد نظام سياسي يقتصر على السلطة والحكم، بل أصبحت تمتد لتشمل أبعاداً اقتصادية، واجتماعية ومفهوماً للمواطنة والدولة.

حيث أن أصول الديمقراطية تعود إلى اللغة اليونانية، حيث تعني "ديموس" الشعب و"كراتوس" الحكم أو السلطة. في العصور القديمة، كانت الديمقراطية تطبق بشكل مباشر في أثينا، حيث كان جميع المواطنين يشاركون في صنع القرارات والتصويت. ومع ذلك، كانت فكرة المواطنة في ذلك الوقت تستثني النساء والأطفال والرجال الذين لم يبلغوا سن الرشد.-.

يرى جون دن johndunnاستاذ النظرية السياسية في جامعة كمبردج أن <<من بين 200ألف الى 400ألف من سكان أثينا، كان هناك 30الف الى 60 ألف مواطن, هذا الاستثناء كان قريبا لمفهوم الأثينيين القديم حول المواطنة الذي يتطلب الحضور الفاعل في شؤون المدينة>>(دن، 2005، الصفحات 15-16)

هذا المفهوم يعكس لنا أن الديمقراطية ليست مجرد نظام حكم، بل هي نمط حياة يشمل مشاركة المواطنين بالمساواة في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم. تتضمن فكرة الديمقراطية أيضًا حق المواطنين في تقديم اقتراحات والمشاركة في تطوير القوانين. بجانب ذلك، تبرز الديمقراطية كمبدأ أساسي يتعلق بالحرية وحقوق الإنسان، وهو مبدأ يسعى إلى تحقيق مصلحة الجميع دون تمييز. ومع ذلك، ينبغي الانتباه إلى أن الديمقراطية تشجع على الانضباط والانتماء لقيم المجتمع، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح الأفراد والمجتمع. ومن المهم أن ندرك أن هذا المفهوم يواجه تحديات في تحقيقه بالواقع، خاصة عندما تكون الأغلبية غير قادرة على صنع قرارات مدروسة، وهو ما يجعل الديمقراطية تحتاج إلى توجيهات وقيود لضمان الحفاظ على العدالة والمساواة. لأنها ترمي الى المطالبة بالطاعة حتى ان الديمقراطية في حد ذاتها ضغط مباشر على الإرادة، كما انه المقصود منه هو رؤية مصلحة الكثرة لا القلة كما انها تكرس لان يكون المواطنون متساوين أمام القانون، لكن هذا مستحيل اذا ما نظرنا الى الواقع فا الأغلبية ليست كلها صالحة لصنع القرار حتى أن أفلاطون وأرسطو لم يكن اي منهم مناصر الديمقراطية كا نظام حكم، ف استثناء النساء والعبيد والأطفال وهم شريحة كبيرة من المجتمع يتقاطع مع ما تهدف اليه المواطنة.

إذا تمتلك الحكومة سلطة كبيرة، فقد يؤدي عدم وجود آليات للرقابة والتوازن إلى استغلال السلطة والتسلط على المواطنين بدلاً من خدمتهم. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحول المواطنين إلى عبيد تحت حكم الحكومة، حتى وإن كانت تبدو صالحة في البداية.

إن تأكيد المواطنين على وجود نظام حكم يحترم حقوقهم وحرياتهم يعزز من موقفهم كأعضاء نشطين في المجتمع، ويضمن أن يكونوا شركاء في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم وهذا ما شاع في اثينا لذلك نجد ان مفهوم الديمقراطية يستدعي الحيرة في تلك الفترة ويستدعي التساؤل كيف كان محققا وممارسا ذلك الحكم، بينما ما تصبو إليه المواطنة اليوم من خلال الديمقراطية التي تستمد شرعيتها بإجراء الانتخاب لتنظيم حياة الأفراد، حيث يستطيع كل مواطن راشد الإدلاء برأيه، وأن يتنافس كذلك على الحكم بكل حرية بحق يكفله القانون ويحفظه الدستور, لكن في فترة الإمبراطورية الرومانية، كانت السلطة تتخذ شكلًا مختلفًا حيث امتزجت بين الأرستقراطية والديمقراطية، وقد وثق ميكافيلي هذا الأمر. كانت الحرية والمساواة محصورة بشكل رئيسي لأبناء الحكام والملاك، مما جعلها تمارس على نطاق ضيق. وكان يعتقد في روما أن السلطة القوية هي التي تستحق ثقة المواطنين وتشركهم في صنع القرارات، وهذا الأمر يجعل المواطنين يحمون موطنهم بشكل أفضل من المرتزقة والمقاتلين. حيث انتشرت في روما أن السلطة الحقا هي التي تكسب ثقة المواطنين.

2-4- المواطنة التعاقدية:

ظهرت بوادر هذا نوع من الحكم في ما يعرف بالعصور الوسطى وارتبط بعصر التنوير والإصلاح والثورات الأمريكية والفرنسية، وفي اواخر القرن الثامن عشر حاولو البحث عن نظام حكم جديد للإصلاح, ولكن ضل مصطلح الديمقراطية شائعا في الأنظمة السياسية وعرف ايضا بالديمقراطية النيابية والتمثيلية,، لما سقطت الحضارة الرومانية وعفت أثارها في العصور المظلمة، ساد العالم الغربي كله تقريبا الحكم الإقطاعي, وهو انوع من السلطة العامة التي تقوم على وراثة الأرض، وعلى أساس الخدمة التي يؤديها الأفراد، فلما جاء القرن الرابع عشر ميلادي نشأ بين التجار بعض الدول الصغرى وصناعها نوع من الحكم جديد, فقام في إيطاليا، وخاصة في مدن فلورنس, وسينا، والبندقية, وجينوا, حكم أساسه التعاون بين الأنداد للتخلص من سيطرة نبلاء أروبا، كذلك كان يتولى الحكم في أجزاء صغيرة من سويسرا طوائف من الأنداد والزراع والصناع, ثم سادت بعد ذلك بقليل من المدن الأراضي الوطيئة Nethreland، فتقدمت الحضارة في هذه المدن من الوجهتين المادية والمعنوية، وجربت هذا النظام ايضا مدن هنساIHansa لألمانية وكان هذا الحكم حكما "ديمقراطيا " اذ قصد بالديمقراطية أن تسيطر على شؤون العامة طائفة من المواطنين الاحرار(بيرنز، 1938، صفحة 7).

ولكن سلطة هذا الحكم قائم على الأملاك وهو قريب الى الحكم "الألجاركي" وهو حكم الخاصة الأقلية والذي عند ساسة الإغريق القدماء عرفت انه استعملتها الحكام لحماية مصالحهم وتسير شؤونهم الخاصة دون العامة، كان لابد من ذكرنا لتطور مفهم الديمقراطية عبر مراحل من التاريخ وتتبع كيف ارتبطت با الوضع الاجتماعي لكل فترة، كما يستدعي لنا ان نذكر انه

في القرون الوسطى وفي عصر النهضة ساد (حكم القانون) وليس (حكم الأهواء) ونحن نعلم ان القانون هوا لكفيل الوحيد لحفظ الأفراد من تعسف السلطة وتحمي ماله وأملاكه من الاستيلاء حيث يقول هيرودوت أن الخضوع لحكم القانون هو بحد ذاته الحرية بعينها، أما الديمقراطية الحديثة الممثلة التي تعطي للنواب البرلمان السلطة المختارين عن طريق الانتخاب الشعب وتعتبر الديمقراطية الليبرالية نموذجا للديمقراطية الغير المباشرة الممثلة، والتي تتخذ شكلا مغايرا عن أول مرة استعملت فيها عن طريق رئيس ديكانا ويدا(زعيم هندي أحمر)والذي تأثر بيه في ما بعد في القرن التاسع عشر في أوروبا و الولايات الأمريكية المتحدة، وهي كذلك تعتبر عن الديمقراطية التشاركية ذات طابع انتخابي للمجالس.

الإقليمية كالنوع من ممارسة للحرية والمساواة بحماية من الدستور حيث تستمد قوتها منه. حيث يقوم الشعب بانتخاب ممثلين ينوبون عنه في الحكم ويتمثل ذلك في انتخاب مجالس النواب والبرلمانات التي تقوم بتمثيل الشعب وهناك إجماع على ان مظاهر الديمقراطية غير المباشرة هي الاستفتاء الشعبي، والاعتراض الشعبي، والاقتراح الشعب (علوان، 2006، صفحة 160)

نستطيع ان نقول ان الديمقراطية الليبيرالية التي اتخذها الغرب كا نموذج, لممارسة السلطة في أوروبا الولايات المتحدة الأمريكية والهند حيث حافظت على رأي الأغلبية و الأقليات كذلك، ربما من ناحية المفهوم يمكن أن يناقضا بعضهما لكن الليبرالية التي تؤكد على حق الأقلية، ليس هذا فحسب بل أصبح لديها دعم قانوني ودستوري وسياسي كفيل بأن يكون لها صوت وقرارا حتى في الأمور التي قد تتعارض فيها مع مصلحة الأقلية وهذا ما نراه في الواقع بغض لنظر عن ما تحمله هذه الأقلية من أخطار على مستوى الثقافي والعقائدي والاجتماعي قد تهدد الأغلبية.

- ترتبط اللامركزية بفكرة الإقليم أذ يعتبر الدستور كل من البلدية والولاية جماعات إقليمية، وينجر عن ذلك إن الإقليم الوطني سوف يتم تقسيمه إلى أقاليم صغيرة تأخذ أسم الولاية والبلدية، ويتم ذلك بموجب التشريع(الجزائري، المادة 122/بند 10)

وهناك في الفكر المعاصر عدت اشكال من الديمقراطيات، الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الاشتراكية والديمقراطية الشعبية والديمقراطية العلمانية، والبرجوازية.

لكن مجملها ارتبطت بالمبادئ التالية:

-الحرية في مناقشة السياسة العامة:

وتظهر الحرية السياسية في عملية تغيير النواب أو الممثلين عندما لا يتم الاستجابة لمتطلبات الشعب من أهم السبل للتعبير عن مطالب الشعب وضمان تمثيلهم الصحيح في الحكم. يجب أن يكون هناك آليات فعالة لتمكين الشعب من تحديد من يمثلهم وفق مصالحهم ومطالبهم. إشراك الشعب في اتخاذ القرارات يعزز من شرعية الحكومة ويحقق التوازن بين الحكومة والمواطنين، ويضمن أن يتم اتخاذ القرارات بمصلحة الشعب بشكل أفضل.. << ان ارادة الشعب هي مناص الحكم ويجب ان تتجلى هذه الارادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قد المساواة >> (اعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، مادة 21)

- حماية الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية والحقوق الانسانية:

الحقوق الطبيعية التي يتمتع بها المواطنون تشمل مجموعة واسعة من الحقوق، مثل الحق في اختيار الحكام والتعبير بحرية داخل الدولة، والحق في المساواة أمام القانون، والحق في الرعاية الصحية وفرص العمل، بالإضافة إلى تحقيق العدالة والاكتفاء الذاتي الذي يضمن للأفراد العيش الكريم. كما تشمل هذه الحقوق حق الانتخاب والمشاركة في أعمال المجالس، بالإضافة إلى حقوق المرأة وحقوق الطفل وغيرها...الخ

-كفالة الدستور والقانون للسلطة:

يجب ان تكون الممارسة للحكم أو السلطة في إطار دستوري وقانوني معترف به، حيث يضمن الدستور والقوانين تنظيم العمل الحكومي بشكل شرعي ومنتظم. فالدستور يمثل الوثيقة الأساسية التي تحدد سلطات الحكومة وحقوق المواطنين، بينما يضع القانون الإطار القانوني الذي يجب أن تتماشى معه جميع الأنشطة الحكومية والفردية.

-تحقيق المواطنة وفق المنظور الديمقراطي الأخلاقي:

ان القيم التي يؤمن بها المجتمع والافراد يمكن استغلالها وتأصيلها القيم المواطنة وتخضع للضبط الاجتماعي حتى يتم تحقيق الديمقراطية.

حيث يربألكسيس دو تو كفيلAlexis de tocqueville وهو عالم اجتماع ومؤرخ فرنسي انه يوجد بالفعل بين مواطني النظم الديمقراطية اتفاق تعاقدي يتم بموجبه تحويل الإحساس المشترك بالمخاطر وأسباب الضعف إلى قانون يجمع بين التعاطف

والمنفعة، بهدف تعزيز قيم المساعدة والتضامن الاجتماعي. وكلما كانت شروط الديمقراطية متماثلة، زادت الإلتزام باتخاذ هذا الإجراء(tocqueville, pp. P233-234)

-دعم الجمعيات الحكومية والمدنية ومنظمات حقوق الإنسان:

تعتبر دعم الجمعيات الحكومية والمدنية ومنظمات حقوق الإنسان أمرًا ذا أهمية بالغة، حيث تلعب هذه الجهات دورًا حيويًا في حماية الحقوق وتعزيز المساءلة. فهي تسهم في تعزيز المشاركة المجتمعية، وتعزيز الوعي بالحقوق والواجبات، ورصد انتهاكات الحقوق والتدخل في حالات الظلم، وتقديم الدعم للفئات الضعيفة والمحتاجة. بالتالي، تعتبر هذه الجهات عاملًا أساسيًا في بناء المجتمعات المدنية والديمقراطية المزدهرة.

مساعي الانتقال من المواطنة المحلية إلى المواطنة العالمية في ظل العولمة والتنوع الثقافي؟

كيف يمكن تعريف المواطنة العالمية وتمييزها عن المواطنة المحلية؟

5- مستويات المواطنة:

5-1- المواطنة المحلية:

تعتبر المواطنة المحلية من اهم القضايا التي ناقشها الباحثون والفلاسفة حيث تعد هي الشكل الطبيعي والمتعارف عليه منذ ان شكل الإنسان جماعات تتميز بنفس الخصائص ناتجة عن اجتماعهم في حدود جغرافية وعقائدية يحميهم نظام موحد وتجمعهم مصالح مشتركة فالمواطنة تنظم هذه العلاقات بقوانين ودساتير تضمن للفرد داخل دولته، لذلك يتولد شعور الفرد بالمسؤولية تجاه هذا الوطن من جهة وبين الحاكم والمحكوم من جهة اخرى، تحت نظامها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمشاركة الفعالة في صنع القرارات. يمكننا القول أن المواطنة المحلية نجد أنها لا تخرج عن قيم معينة الا وهي الانتماء والسيادة، والعدل والمساواة، الحرية، بمعنى أن كل فرد ينتمي الى حيز معين جغرافي محدد بقوانين، فالمواطنة المحلية تجعل الفرد يتشبع باكل ما يتعلق بمكان انتماءه(الموطن)، حيث يخضع الكل للنظام الاقتصادي وعقائدي واجتماعي وثقافي وللغوي وفق تلك الحدود

أبعاد المواطنة المحلية: تتقاطع المواطنة المحلية مع القيم التالية:

-الهوية: وهي تعبر عن مجموع القيم الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية التي يكتسبها الفرد منذ الولادة بالتنشئة الاجتماعية كما انها تشير الى الرقعة الجغرافية التي يتواجد فيها الفرد دائما وهي مرتبطة بالجنسية

الجنسية: هي الرابط القانوني والقومي الذي يربط الفرد بالدولة، وتعكس حقوقه وواجباته تجاهها. تعتبر الجنسية جزءًا أساسيًا من مفهوم الانتماء والهوية الشخصية. وترتبط الجنسية بأبعاد المواطنة من خلال منح الفرص والحقوق للمواطنين، مثل الحق في المشاركة في العملية السياسية، والحصول على الخدمات الحكومية، والحماية القانونية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجنسية تفرض على المواطنين الواجبات والمسؤوليات تجاه الدولة، مثل الالتزام بالقوانين والمساهمة في التنمية الوطنية.

اللغة: تشكل عنصرا حيوياً في مفهوم الجنسية، فهي ليست وسيلة للتواصل والتفاهم داخل المجتمع فقط. بل تسهم اللغة في تشكيل الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء إلى البلد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون اللغة الوطنية أداة للتواصل بين المواطنين وتعزيز الشعور بالانتماء إلى الوطن. كما يمكن أن تكون معرفة اللغة الوطنية شرطًا للحصول على الجنسية أو بعض الحقوق والامتيازات في بعض البلدان. ومن خلال تعلم اللغة، يمكن للأفراد المشاركة بفعالية في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية في بلدهم.

الدين: ان النظام الديني الذي يعتنقه الأفراد والمجتمعات، ويؤثر في قيمهم وسلوكهم. يمكن أن يؤدي الالتزام بالدين إلى تعزيز الانتماء والمواطنة من خلال تعزيز القيم الأخلاقية والتعاونية والتعايش المشترك وتعزيز الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع والوطن.

الثقافة: تشمل العادات والتقاليد والفنون والقيم والمعتقدات التي تميز مجتمعًا معينًا يمكن للثقافة أن تكون عاملًا موحدًا للمواطنين، مما يسهم في تشكيل الهوية الجماعية وتعزيز الانتماء والوطنية.

الانتماء والوطنية: يشير إلى الشعور بالانتماء والولاء للوطن والهوية الوطنية. يمكن أن يؤثر اللانتماء الوطني في تشجيع المشاركة المواطنة والمساهمة في تطوير البلد ودعم القيم الوطنية والمؤسسات الحكومية.

-هل يمكن الحديث والتأسيس للمواطنة العالمية في ظل التنوع الثقافي وتعدد الهويات والقوميات؟

ماذا نعني بالمواطنة العالمية؟

2-5- المواطنة العالمية:

إن الحديث عن المواطنة الكونية أو العالمية كما شاعت في الأوساط الفكرية المعاصرة شهدت تأسيسا نظريا وتبلورت في كنف فلسفة الأنوار, وهي تتخطى الدولة القطرية القومية، حيث تم صياغة المواطنة الحديثة مع الدعوة الى الترابط الاقتصادي والثقافي، كما كان للأحداث السياسية العالمية اثر الأكبر على تغير الفكري فا انهيار جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفياتي والحرب العالمية الأولى والثانية، أثرا بالغا على الشأن العالمي على جميع المستويات و الأصعدة منها بروز قيم المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان والمطلع على الفكر الغربي وأعماله يرى أن الحداثة وما أنتجته من مبادئ أسهمت بشكل كبير في بروزها، حيث تم الاهتمام با إقامة ثورة فلسفية وسياسية وقانونية واجتماعية انبثقت عنه نظرية العقد الاجتماعي، كما أن العولمة وما طرحته من تحديات جعلت الحقل لمفاهيمي للفكر المعاصر يحظى بعملية تغيير ملحوظ في نمطية التفكير, من بينها الدعوة الى تشارك الهموم والتوحد في رسم مسار تاريخي خالي من الحروب وذلك لما خلفته من دمار وهدم للمبادئ الإنسانية والدعوة لحماية حقوق الإنسان في العيش بسلام، وتعزيز الوعي بالمسؤولية الجماعية، ولكن تبدو هذه فكرة مثالية بعيدة عن التجسيد الواقعي، فالبعض قد يرفض هذه الفكرة لما لها من تعارض مع القومية والانتماء للوطن الواحد بتراثه وهويته وتاريخه وقيمه مما يؤثر على الروح الوطنية.

وإذا نظرنا بوجه تحليلي نقدي نجد أن النموذج العالمي للمواطنة قد تأثر بفكرة العولمة منذ ظهورها كونها فتحت المجال للاتحادات والتكتلات العالمية في المجتمع الواسع يتخطى الحدود الوطنية ونظرة القومية بدأت تزداد بشكل يستدعي منا تتبع جذورها

6- المواطنة العالمية والعولمة:

إن العولمة أضحت الهاجس الذي يواجه كل باحث ومفكر ومهتم بالمشكلات المعاصرة، بل حتى حازت على اهتمام الحكومات والمنظمات والجمعيات ووسائل الإعلام وهذا إن دل على شيء فهوا يدل على دورها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فهي تمثل ذلك التدخل الواضح فيها، دون مرعاة الحدود السياسية للدول ذات الانتماء و السيادة لوطن محدد دون الحاجة الى اجراءات حكومية، فهي تفرض نوع من التعاملات الاقتصادية خاصة بالسوق العالمي تجري على نطاق عالمي بعيد عن سيطرة الدول القومية، كما أن الشركات المتعددة الجنسية تتحكم بها بعيدة عن سيطرة الدولة القومية هناك من رأى في العولمة اتجاه سلبي يولد صراع وتنافس فهي قد تجعل الحكومات غنية يعيش فيها مواطنون فقراء وفي نظرنا انها ستطال ثقافة الشعوب والهوية القومية فهي ليست نموذج اقتصادي فحسب بل قد تحمل غزو لثقافات أخرى.

بينما يري برهان غليون أن العولمة تفتح فرصا لتحرر الإنسانية بما تتحه من تفاعل بين مختلف مكوناتها وتعمل على تحريره من العلاقات وطاقات، وعلى تجاوزه من محابس ومراقبات أصبحت تشكل عائق أمام تقدم الشعوب، وليس هناك شك في أن التدفق الحر للقيم المنتجات والمعلومات والأفكار المخترعات يقدم لكل فرد على مستوى الكرة الأرضية فرصا استثنائية للتقدم والازدهار المادي والنفسي، كما ان خلق سوق عالمية واحدة يساهم في توسيع التجارة ونمو الناتج العالمي بوتيرة أسرع بكثير مما عرفته الأسواق القومية التقليدية ويفرض بالتالي فوائض مالية هائلة يمكن لو استغلت لأهداف الإنسانية إن تغير واجه المعمورة(غليون، 1999، صفحة 31)ربما هنا نستشهد بدول شمال أوروبا الاسكندنافية الأربعة (السويد، الدانمرك، النرويج وفنلندا) فهي قد تحسن من مستوى المعيشي وتدفع بالتنافس على مستوى عالمي مما يساهم في إثراء السوق العالمية وتدفع بعجلة التقدم وهذا التأثير واضح ولا يمكن لأحد إنكاره، فالمواطنة العالمية تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة فهي تسعى لتحقيق الأمن الاقتصادي خلافا عن المؤسسات المحلية التي قد تعاني من ضعف الإرادة السياسية لرفع مستوى تطوير المناطق المحلية، ممكن راجع لقلة الإمكانيات المادية, فالمواطنة المعولمة تشير إلى الوعي بالمشاركة في القضايا الدولية، وتعزيز السلم والأمن الدولي، فا تعزيز المواطنة الكونية، يجعل الشعوب والثقافات المختلفة تتبادل سبل العيش الكريم وتحقيق التنمية العادلة والشاملة, خاصة في القرن الحادي والعشرين، فالمواطن الكوني لا يلغي هويته وانتماءه، ولكن تنمي روح الإنسانية وتجعله لا يلغي لآخرين.

حيث عرفها الباحث الانجليزي أنتوني جيدنز بأنها<<مرحلة جديدة من مراحل بروز وتطور الحداثة، تتكيف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج، ويتم فيها ربط المحلي والعالمي بروابط اقتصادية ثقافية وسياسية وإنسانية>>(رشوان، 2006، صفحة 14)والواضح انه من خلال رؤية المفكرين للعولمة يظهر الاهتمام بشأن العالمي أو بالمجتمع الدولي

مهدت ظاهرة العولمة للحديث عن إمكانية تحقيق مواطنة عالمية يتحلى المواطن من خلالها بحقوق سياسية تتخطى حدود الأوطان والدول.

ونعتقد أن الفكرة في حد ذاتها ليست غريبة عن طبيعة الوجود الإنساني وأصله اذ أن الأرض من شرقها الى غربها ومن شمالها الى جنوبها وطن الإنسان وأي ان الإنسان مع اختلاف جنسه ولونه وعرقه ومعتقداته، لكن تشكل الأمم وتأسيس الدول وتقسيم الأراضي ورسم الحدود وتقعيد السياسات والنظم، جعلت الفكرة غريبة ومستهجنة(الشولي، 2001، صفحة 120)

7- الهوية الثقافية المتعددة والاندماج الاجتماعي في ضوء المواطنة العالمية:

ان تحقيق الاندماج الاجتماعي هو ماتسعى إليه المواطنة العالمية، رغم اختلاف الجنسيات والقوميات والاعراق والثقافات، وذلك وفق ثقافة الحوار للخروج من المعني الضيق الى الانفتاح على العالم عدم التمركز على الذات، وهنا يمكننا استحضار فكر يورغن هابرماس حيث يري ان المركزية الغربية التي تسيطر على الفكر الغربي والتي تدعو الى تقديس الذات، وحسب نظرته أن العقلانية التواصلية هي التي تخرجنا من حيز الذات للانتقال الى فلسفة التذاوت والتوصل على نطاق عام، الوعي الذاتي من شأنه أن يفتح النقاش والحوار في القضايا الإنسانية العامة، متجاوزا النظرة القومية المحلية والمشاركة في الفضاء العام، وذلك في كتابة نظرية الفعل التواصلي.

تأسيس فلسفي للاندماج الاجتماعي في أفق المواطنة الموسومة بالكونية والعالمية، من هنا أرسى صاحب مدونة (الفعل التواصلي) ترسانة مفاهيمية في التذاوت والتوصل والتعايش والتسامح، وكل ذلك يصب في مشروعه الفلسفي الرامي الى إعادة تشكيل التصور الكوني حول مفهوم المواطن، من جهة، وتلبية لمطالب التعدد والتنوع الاثنوثقافي ولهوياتي المشكلة لنسيج المواطنة الكونية، من جهة أخرى, من ثمة يرى هابرماس أنه يجب أن يتجاوز النموذج المقترح في حدود في حدود المواطن الغربي أو حتى

المهاجر أو اللاجئ السياسي المقيم في الغرب، لكي يجمع بين كل أبناء العالم (سمير جواق، يورغن هابرماس نحو مواطنة كونية تستوفي شروط العقلانية التواصلية، 2009، صفحة 183)وهنا نستطيع ان نرى التوجه الذي يمهد له هابرماس من خلال اهتمامه بمخرجات الواقع المعاصر من الانحراف الى الفلسفة لأداتيه والمركزية التي يراها البعض من الفلاسفة أنها هي ما ستؤول اليه الحداثة من قراءة في الواقع وعبارته الشهيرة (الحداثة مشروع غير مكتمل)

8- العقلانية التواصلية في تحقيق القيم الكوني والاندماج بعيدا عن المركزية:

من خلال ما كرس له فيلسوف المدرسة لفرانكفورت سعيا منه للتعايش المشترك, وفق رؤية للمواطنة بحلة جديدة قائمة على التواصل اختلف عن الفلاسفة الأخرين حتى في طرحه، فهذه المحاولة تحسب له بل انطلق من اختلاف المرجعيات الثقافية والعقدية واللغوية والجنسية للتمهيد إلى التذاوت والتواصل ارتباطا بهذا الجهد الفكري، يتضح لنا نزوع هابرماس، نحوى تجاوز التصنيفات المحدودة والضيقة وسعيه الحثيث لإيجاد مفهوم اخر للعقل, بإمكانه أن يؤدي نفس الدور المنوط ب(العقل العملي La Raison Pratique)ولكنه طبعا بعد تخليصه من السمعة المتعالية والترنسندنتالية التي وسمها والحقها به كانط، ومن خلال رؤية المفكر الكندي (بيارن مالكفيك) لنظرية هابرماس حيث رسم خطوط للفكر.

الأربعة كبرى لأنواع الفكر العقلاني:

1-) الفعل الغائي: هو الفعل الذي يندرج ضمن العلاقة بين الذات والموضوع

2-)الفعل المضبوط بواسطة معايير: والذي يستدعي وجود عالمين عالم موضوعي والعالم الاجتماعي تحت معايير تضبط العلاقة بينهما

3-)الفعل الدرامي: تمثل العواطف والمشاعر التي تقع فيها الذات وتفصح عنها وتقدمها للأخرين.

4-)الفعل التواصلي: وهوا يشمل كل الأنماط التي ذكرت سابقا والتي ينشد فيها إلى التفاهم التذواتوالإجماع عبر اللغة مع غلبة الأقوى حجة أثناء النقاش في القضايا الشأن العام (سمير جواق، يورغن هابرماس نحو مواطنة كونية تستوفي شروط العقلانية التواصلية، 2009، صفحة 186)

يبدو أن الإشكال الأساسي هنا هو قبول الذات للآخر، وهذا يستلزم فهم رؤية الذات للآخر من خلال تحليلها للأفراد الآخرين. فالتاريخ لم يخلو من النظرة المركزية التي تقوم على إلغاء أو تجاهل ثقافات أخرى، حيث أن الأحداث التاريخية كانت ملوثة بهذه النظرة المركزية التي تعتبر بعض الثقافات أقل قيمة من غيرها. على سبيل المثال، فإن مذهب "إليه فكويا" ونظرته للنظام الدولي الذي يقوم على المركزية الأمريكية، يمثل نظرة مادية تبرز الانبهار بالغرب على حساب الثقافات والحضارات الأخرى.

حيث يمكننا قراءة الفكر الغربي ورؤيته للثقافات الأخرى، من خلال مفهومين فلسفيين رئيسيين:

1.نهاية التاريخ بانتصار الليبرالية الديمقراطية (فكوياما):

يرى فرانسيس فوكوياما أن النظام الليبرالي الديمقراطي هو النهاية المحتملة للتطور السياسي والاجتماعي، وأن الصراعات الرئيسية بعد ذلك ستكون حول التكيف مع هذا النظام. وبالتالي، فإن الثقافات الأخرى التي تختلف عن الليبرالية الديمقراطية قد تُنظر إليها على أنها عقبات أو تحديات للنظام الليبرالي.

2.صدام الحضارات (هنتنغتون):

يقترح صامويل هنتنغتون فكرة صراع الحضارات، حيث يشير إلى أن الصراعات العالمية ستكون بين الحضارات والثقافات المختلفة بدلاً من الأيديولوجيات السياسية أو الاقتصادية. وفي هذا السياق، قد تنظر الثقافات الأخرى إلى أنها تتنافس مع الثقافة الغربية، وقد ترى الثقافة الغربية نفسها في مواجهة تحديات من هذه الثقافات.

هنا يظهر تتباين الآراء حول كيفية التعامل مع هذه التحديات، حيث يمكن أن يعتبر بعضهم التنوع الثقافي والحضاري كميزة إنسانية ومصدرًا للثراء والتواصل، في حين يرى البعض الآخر أن التكيف مع القيم الليبرالية الغربية هو الطريق الوحيد للتقدم والاستقرار في العالم الحديث، لذلك الفكر المعاصر يحتاج إلى تدعيم فكرة السلام العالمي وحقوق الإنسان والأمن الدولي وهذا ما نبه إليه الفيلسوف الانجليزي برنترند راسل فيمؤلفه'(أمال جديد في عالم متغير)على أهمية السلام في تحقيق المواطنة العالمية <<حيث أكد فيه على أن استمرار الحضارة الإنسانية مرهون بإنشاء الحكومية العالمية وهذا لن يتحقق إلا من خلال إرساء فكرة السلم العالمي في فكرة المواطنة العالمية>>(السعيد بن عزة، 2021، صفحة 24)

9- الخاتمة:

نود أن ننهي مناقشتنا في هذه الورقة البحثية، الى أن المواطن الكوني أو بما يعرف في الأوساط العلمية المواطنة العالمية، هي تحول فكري فردي يجب التأسيس له من جانبين، اولا دراسة النسق العالمي، من بنيات فكرية ونظرية تشمل كل النماذج القومية، والرأسمالية والماركسية والعولمة، والحداثة كالظواهر عالمية, أحدثت تحول على مستوى عالمي، والجانب الاخر، هو الجانب الفردي، أي أن الاهتمام بالإنسان كا موضوع للمواطنة الصالحة، ويمكن تلخيص التوصيات التالية التي استخلصناها من خلال هذه الدراسة:

-إناستيعاب فكرة المواطنة تحتاج الى دراسة تاريخية جادة لمعرفة المفاهيم الهامة التي ارتبطت بها مما يمكن الباحث من دراسة واستيعاب الفكر السياسي وارتباطه بالمفاهيم المحيطة به لمعرفة الرهانات المعاصرة، فلا يمكن دراسة تطور لمفهوم ما واستشرافه ومعرفة خطوط سيره الى الأمام كا حركة يمكن التنبؤ لها إلىإذا درسنا الحالة الماضية لها.

-ان المواطنة في العموم وارتباطها بالحقوق والواجبات، كانت السبيل لإشراك العديد من الفئات التي كانت مهمشا في صنع القرارات أو لنقول لا تملك قدرة فعالة على التغيير، فكانت الراية الداعمة التي تشبثت فيها التيارات، كالتيارات النسوية وحقوق العمال والأطفال، والحركات المدافعة على حقوق الإنسان، في للحصول على حقوقها في ضل حقوق المواطنة، وهذا دليل على فاعلية هذه المنظومة.

-المواطنة العالمية والإنسان الكوني هو في الحقيقة من متطلبات التي فرضها علينا هذا العصر، فالعالم اليوم يشهد طفرة تكنولوجية ستغير المعاير العالمية في كل المجالات بما في ذلك التربية التي ستشهد اضطرارا الى تغيير الأساليب التعليمية لهذا المواطن العالمي، فهي كا حركة تكيفية للتطور وليست تمهيديا، وهذا بات واضحا يمكن قراءته في متطلبات العصر, فا يجب تكيف المدرسة للإعداد لهذا النسق الجديد، تضمن الحماية لجيل المستقبل من التميع والانسلاخ من القيم الوطنية والانتماء إلى الاستفادة من حركة الوعي الجديدة للتطور والتنمية والتشارك دون الانغماس والطمس معالم الهوية.

-الاهتمام بالتربية على المواطنة وتمكين المدرسة والمتعلمين من التهيئة الطلاب والمتمدرسين للأدوار الفعالة في بناء المجتمعات على الصعيد الوطني والعالمي.

- تطوير التفكير النقدي لمعالجة التحديات العالمية، الإقليمية، والوطنية، بما في ذلك القضايا المحلية، يتطلب فهما عميقا للتحديات التي تواجه الإنسانية في جوانب مختلفة من الحياة، والاعتراف بالترابط والتبادل المتبادل بين الدول والشعوب. من خلال الاستزادة من المعرفة بكل ما يؤثر على الإنسانية، يمكننا التفاعل بشكل فعال مع قضايا مثل تغير المناخ، والفقر، والصراعات، وغيرها، سواء على المستوى العالمي، الإقليمي، أو المحلي. وعن طريق تعزيز التعلم المستمر وتبادل الخبرات والتجارب بين الدول والثقافات، يمكننا بناء مستقبل أكثر استدامة وتقدما للبشرية جمعاء.

- تعزيز التواصل الثقافي يمكن تعزيز فهم المواطنين للثقافات والتقاليد والقيم المختلفة حول العالم من خلال تنظيم فعاليات ثقافية وتبادل ثقافي بين المجتمعات المحلية والعالمية.

- تعزيز التعليم حول القضايا العالمية، يمكن تضمين المواطنة العالمية كجزء من المناهج التعليمية في المدارس والجامعات، بحيث يتم تعزيز الوعي بالقضايا العالمية مثل حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، وتغير المناخ.

تعزيز المشاركة العالمية وذلك بتشجيع المواطنين على المشاركة في الأنشطة العالمية مثل العمل التطوعي الدولي والمشاركة في المنظمات العالمية غير الحكومية لتعزيز التفاعل مع قضايا العالمية.

-دعم العمل الحكومي العالمي بحيث ننوه إلى ضرورة تسهيل الإجراءات ودعم المواطنين للمشاركة في العمل الحكومي العالمي من خلال الضغط على الحكومات لاتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة التحديات العالمية.

تشجيع الوعي بالمواطنة العالمية من خلال تشجيع المواطنين على تطوير الوعي بأهمية المواطنة العالمية من خلال الحوار العام ووسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية لتبادل الأفكار والخبرات.

-تعزيز العمل الشبابي العالمي يمكن تشجيع المشاركة الشبابية في الأنشطة والمبادرات العالمية لتعزيز دور الشباب في تحقيق التغيير الاجتماعي والإنساني على المستوى العالمي.

هذه بعض التوصيات التي ارتأينا تضمينها في هذه الورقة البحثية حول الانتقال من المواطنة المحلية إلى المواطنة العالمية والتحديات التي تواجهها.

- قائمة المراجع:

ابن المنظور. (2000). لسان العرب. بيروت: دار الصادر.

ابن المنظور. (1970). لسان العرب. بيروت: دارلسان العرب.

أحمد زكي بدوي. (1986). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان.

الدستور الجزائري. (المادة 122/بند 10).

الشريف علي بن محمد الجرجاني. (1995). كتاب التعريفات. لبنان: دار الكتب العلمية.

برهان غليون. (1999). ثقافة العولمة وعولمة الثقافة (الإصدار 2). دار الفكر المعاصر.

جون دن. (2005). قصة الديمقراطية. (عبد الاله الملاح، المترجمون) السعودية: مكتبة العبيكان.

دليل بيرنز. (1938). الديمقراطية. (محمد بدران، المترجمون) القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر.

عبد الرحمان الشولي. (2001). اشكالية المواطنة والهوية الثقافية بين هابرماس ونصار:دراسة مقارنة بين الواقع الأروبي والوقع البناني. مجلة تبين، 11 (42).

عبد الكريم علوان. (2006). النظم السياسية والقانون والدستورى. عمان: دار الثقافة والنشر والتوزيع.

عبد المنصف حسين رشوان. (2006). العولمة وأثارها رؤية تحليلية اضافية. مكتبة الجامعة الحديث مصر.

عبدالوهاب الكيالي. (1990). موسوعة السياسية. بيروت: العربية للدرسات والنشر.

عطية بن حامد بن ذياب المالكي. (2009). دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، دراسة من وجهة نظر معلمي التربية الوطنية بمحافظة لليث(رسالة الماجستير). مكة، كلية التربية، السعودية: جامعة أم القرى.

علي الدين هلال. (1994). معجم المصطلحات السياسية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

علي خليفة الكوري. (2004). المواطنةو الديمقراطية في بلدان العربية. بيروت: مركز البحوث والدراسات الوحدة العربية.

فوزي لوحيدي السعيد بن عزة. (جويلة, 2021). من المواطنة الى المواطنة العالمية. المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، 40 (30)15-27.

نورة بوحناش سمير جواق. (2009). يورغن هابرماس نحو مواطنة كونية تستوفي شروط العقلانية التواصلية. مجلة العلوم الاجنماعية، 16 (01)181-192.

نورة بوحناش سمير جواق. (2009). يورغن هابرماس نحو مواطنة كونية تستوفي شروط العقلانية التواصلية. مجلة العلوم الاجتماعية، 16 (01)181-192.

Tocqueville, A. d. de la democratie en amerique. ENAG/editions2eme editions91.

Arabic-Romanized references:

Abd al-Karim Alwan. (2006). Al-Nuzum al-Siyasiyya wa al-Qanun al-Dusturi. Amman: Dar al-Thaqafa wa al-Nashr wa al-Tawzi'.

Abd al-Mun'im Husayn Rashwan. (2006). Al-'Awlama wa Atharuha: Ru'ya Tahliliyya Idafiyya. Maktabat al-Jami'a al-Hadith, Egypt.

Abd al-Rahman al-Shuli. (2001). Ishkaliyyat al-Muwatana wa al-Hawiyya al-Thaqafiyya bayn Habermas wa Nassar: Dirasat Muqarana bayn al-Waqi' al-Urubi wa al-Waqi' al-Lubnani. Majallat Tabayyun, 11(42).

Abd al-Wahhab al-Kayyali. (1990). Mawsu'at al-Siyasiyya. Beirut: al-'Arabiyya lil-Dirasat wa al-Nashr.

Ahmad Zaki Badawi. (1986). Mu'jam Mustalahat al-'Ulum al-Ijtima'iyya. Beirut: Maktabat Lubnan.

Al-Dustur al-Jaza'iri. (Article 122/Clause 10).

Ali al-Din Hilal. (1994). Mu'jam al-Mustalahat al-Siyasiyya. Cairo: Markaz al-Buhuth wa al-Dirasat al-Siyasiyya.

Ali Khalifa al-Kawri. (2004). Al-Muwatana wa al-Dimuqratiyya fi Buldan al-'Arabiyya. Beirut: Markaz al-Buhuth wa al-Dirasat al-Wihda al-'Arabiyya.

Al-Sharif Ali bin Muhammad al-Jurjani. (1995). Kitab al-Ta'rifat. Lebanon: Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.

Atiyya bin Hamid bin Dhiyab al-Maliki. (2009). Dawr Tadris Maddat al-Tarbiyya al-Wataniyya fi Tanmiyat Qiyam al-Muwatana laday Talabat al-Marhala al-Ibtida'iyya: Dirasah min Wajhat Nazar Mu'allimi al-Tarbiyya al-Wataniyya bi-Muhafazat al-Layth (master's Thesis). Mecca, College of Education, Saudi Arabia: Umm al-Qura University.

Burhan Ghalioun. (1999). Thaqafat al-'Awlama wa 'Awlamat al-Thaqafa (2nd ed.). Dar al-Fikr al-Mu'asir.

Dalil Burns. (1938). Al-Dimuqratiyya. (Muhammad Badran, Trans.). Cairo: Lajnat al-Ta'lif wa al-Tarjama wa al-Nashr.

Fawzi Luhaidi al-Sa'id bin 'Azza. (July 2021). Min al-Muwatana ila al-Muwatana al-'Alamiyya. Al-Majalla al-Jaza'iriyya lil-Abhath wa al-Dirasat, 40(30), 15–27.

Ibn Manzur. (1970). Lisan al-Arab. Beirut: Dar Lisan al-Arab.

Ibn Manzur. (2000). Lisan al-Arab. Beirut: Dar al-Sadir.

John Dunn. (2005). Qissat al-Dimuqratiyya. (Abdul Ilah al-Mallah, Trans.). Saudi Arabia: Maktabat al-'Ubaykan.

Noura Bouhanash Samir Jawak. (2009). Jurgen Habermas: Nahwa Muwatana Kawniyya Tastawfi Shurut al-'Aqlaniyya al-Tawasuliyya. Majallat al-'Ulum al-Ijtima'iyya, 16(1), 181–192.

Noura Bouhanash Samir Jawak. (2009). Jurgen Habermas: Nahwa Muwatana Kawniyya Tastawfi Shurut al-'Aqlaniyya al-Tawasuliyya. Majallat al-'Ulum al-Ijtima'iyya, 16(1), 181–192.